



Co-funded by
the European Union



القدرة على التكيف للاجئين والنازحين داخلياً والعائدين والمجتمعات
المحلية المضيفة استجابة للأزمتهن السورفة والعراقفة المطولتهن

القدرة 2/



التماسك الاجتماعي
مذكرة توجيهفة

كيفية تناول التماسك الاجتماعي في البرامج

تنفذ



معلومات أساسية

معلومات تتعلق بالذاكرة التوجيهية للقدرة 2 بشأن التماسك الاجتماعي

القدرة 2 هو برنامج إقليمي يسعى إلى تعزيز قدرة تكيف اللاجئين السوريين والنازحين والعائدين والمجتمعات المحلية المضيفة استجابة للأزمتهن السورية والعراقية المطولتين. يعمل البرنامج في قطاعات مواضيعية مختلفة في لبنان والعراق والأردن وتركيا. يكمن أحد الأهداف الرئيسية في تعزيز التماسك الاجتماعي. بعد ثلاثة أعوام من التنفيذ، اجتمع شركاء تنفيذيين محليين مختلفين في البلدان الأربعة حيث ينفذ برنامج القدرة 2 افتراضياً لمناقشة استراتيجياتهم في التدخل وأثرها على التماسك الاجتماعي. استناداً إلى هذه المناقشات، وضعت خمس مذكرات توجيهية لتفصيل الحلول المحتملة للتحديات المشتركة المحددة.

لمن وضعت هذه المذكرة التوجيهية؟

الأفراد والمنظمات الذين يخططون وينفذون برنامجاً يتعلق بالتماسك الاجتماعي.

الغاية

توضيح التعريف بالتماسك الاجتماعي والأشكال المختلفة التي يتخذها؛ كيفية إشراك مشاركين في المشروع في عملية بناء التماسك الاجتماعي؛ وكيفية وضع وتنفيذ التدخلات المتعلقة بالتماسك الاجتماعي.

مقدمة

التوترات الاجتماعية حادة في أنحاء البلدان الأربعة حيث يُنفذ برنامج القدرة 2. تسببت الاقتصادات الضعيفة وخفض قيمة العملة المحلية في جعل الحكومات المحلية في كافة البلدان تكافح لتوفير الخدمات الأساسية للمجتمعات المحلية واللاجئين. إضافة إلى الضغوط الاقتصادية والاجتماعية، تتحدى الروايات السياسية والإعلامية المثيرة للانقسام التماسك الاجتماعي في جميع السياقات. بالتالي، في هذه الوثائق المنقسمة ووسط تصورات أن المساعدات مجففة، من الضروري أن تُصمم المشاريع ليس فقط 'لعدم إلحاق الضرر' فحسب، بل أيضاً لتعزيز التماسك الاجتماعي بشكل فاعل. يشكل التماسك الاجتماعي في ما يتعلق ببرنامج القدرة 2 هدفاً رئيسياً في كافة البلدان الأربعة.

تستند هذه المذكرة التوجيهية إلى التجارب والأدلة المتولدة من خلال برنامج القدرة 2. ليس هناك أي مخطط لتعزيز نتائج التماسك الاجتماعي في البرامج، لكن الممارسات الجيدة المبينة هنا ستكون مفيدة لبرامج إنمائية وإنسانية أخرى ذات عنصر تماسك اجتماعي.

الرسم 1: العوامل المؤثرة سلباً على التماسك الاجتماعي



ما هو التماسك الاجتماعي؟

التماسك الاجتماعي في ما يتعلق ببرنامج القدرة 2 محدد في شكلين - تماسك اجتماعي أفقي وعمودي:

- **يتعلق التماسك الاجتماعي الأفقي** بالعلاقات داخل الجماعات وفي ما بينها. ففي المجتمعات المتماسكة، يتفاعل الأشخاص من جماعات مختلفة في ما بينهم ويشاركون في الحياة المجتمعية (الاقتصادية والاجتماعية والثقافية) بحيث يتقبلون الأشخاص الآخرين ويثقون بهم عامة ويتشاركون في الشعور بالانتماء إلى المجتمع المحلي.² يمكن أن يشير التماسك الاجتماعي الأفقي إلى العلاقات بين المجتمعات المضيفة واللاجئين، بين المجتمعات المحلية من مختلف الطوائف أو اللغات أو الانتماء السياسي وحتى بين الرجال والنساء.
- **يتعلق التماسك الاجتماعي العمودي** بالعلاقات بين الأشخاص والدولة، إلى جانب مستويات الثقة في مؤسسات الدولة، ويشير إلى التفاعلات بين الأفراد والجماعات مع السلطات، الثقة في المؤسسات، والشعور بمسؤولية مشتركة من أجل رفاه المجتمع المحلي. ففي سياق البلدان حيث يُنفذ برنامج القدرة 2، ينصب التركيز على التفاعل مع السلطات المحلية والثقة بها. يشمل ذلك البلديات والمراكز الاجتماعية ومراكز التدريب المهني والمدارس التي وعلى الرغم من كونها تابعة للوزارات، تقع في مجتمعات محلية ويعمل فيها عادة أعضاء من المجتمع (المضيف) المحلي.

كيفية تخطيط التدخلات بشأن التماسك الاجتماعي



الخطوة 1: كيفية تحديد التماسك الاجتماعي في مجال التدخل

تختلف مفاهيم التماسك الاجتماعي عبر السياقات وقد يكون لدى المنظمات المنفذة طرائق مختلفة في تأطير التماسك الاجتماعي وفقاً لمهمتها أو ولايتها. ينبغي أن تحدد كل منظمة أو فريق بوضوح معنى التماسك الاجتماعي بالنسبة له (ها) قبل تحليل الأسباب الجذرية للتوترات والنزاع والتخطيط لكيفية معالجة التوترات الاجتماعية.

تستطيع المنظمات الإنسانية والإنمائية أن تحدد التماسك الاجتماعي استناداً إلى فهمها للنزاع والتوترات المتصلة بقطاع عملها الخاص وفناتها التقليدية المستهدفة. ما أن تحدد القضايا المتسببة بالتوترات الاجتماعية، تستطيع هذه المنظمات الشروع في إجراء تحليل للسياق يكون مركزاً على القضية المختارة أو الخدمة أو القطاع ووضع التدخلات انطلاقاً من هناك.

تستطيع المنظمات التي تكمن مهمتها في بناء التماسك الاجتماعي وبناء السلام، على النقيض من المنظمات غير الحكومية العاملة في المجال الإنساني والإنمائي، الشروع بتحليل واسع للسياق بدلاً من اقتصر تحليلها على قطاع محدد أو مجال مواضيعي. يمكنها أن تحدد الخطوط الفاصلة الرئيسية في المجتمع الذي تعمل معه وتختار العمل مع الجماعات الأكثر تأثراً بالتوترات الاجتماعية.

أسئلة توجيهية للمساعدة في تحديد التماسك الاجتماعي عند التخطيط لتدخلات إنسانية/إنمائية

- العلاقات الأفقية: أي مجتمعات محلية/فئات هي في نزاع أو معرضة للتمييز من جماعات أخرى؟
- العلاقات العمودية: أي جماعات يمكنها الحصول على الخدمات الأساسية أو معرضة للتمييز من الناحية القانونية أو المؤسسية؟

الخطوة 2: كيفية تحليل سياق التماسك الاجتماعي

يكون تحليل السياق أكثر دقة وتعمقاً عندما ينطوي على وجهات نظر مختلفة. يجب أن تشرك المنظمات شركاءها وتتشاور مع أصحاب المصلحة الرئيسيين والمستفيدين المحتملين خلال هذه المرحلة لتقييم آفاق العلاقات داخل المجموعات وما بينها، وآراء مختلف المجموعات في المؤسسات والخدمات. يشمل ذلك التصورات المتعلقة بالمساعدات الدولية والجهات الفاعلة المحلية والوطنية والدولية التي توفر هذه المساعدات.

أسئلة توجيهية لتحليل السياق من أجل البرمجة في مجال التماسك الاجتماعي

- ما هي الجماعات الرئيسية في المنطقة؟ يمكن تحليل الجماعات استناداً إلى مؤشرات مختلفة وفقاً للسياق. غالباً ما تشكل الهوية (الإقليمية، الدينية، الأسرية) والوضع (اللاجئ، النازح، العائد) مؤشرات مفيدة لتضمينها في التحليل.
- كم مرة وأين تتفاعل هذه الجماعات؟ هل تختلف التفاعلات بين النوعين الاجتماعيين أو الفئات العمرية أو الوضع الاجتماعي الاقتصادي؟
- كيف تنظر الجماعات المختلفة إلى نفسها وإلى بعضها البعض؟ ما هي العوامل التاريخية أو القانونية أو الاقتصادية التي تدعم هذه التصورات؟
- ما هي الأسباب الجذرية ومسببات النزاع؟ كيف تؤثر هذه الديناميكيات على الأشخاص من مختلف الأنواع الاجتماعية والهويات الجنسية والأعمار والوضع الاجتماعي الاقتصادي وحالة الإعاقة وغيرها؟ كذلك، كيف تتأثر فئات المجتمعات المحلية المهمشة بطريقة مختلفة (مثل فئات الشعوب الأصلية، المثليات والمثليون ومزدوجو الميل الجنسي ومغايرو الهوية الجنسية، النازحون وغيرهم)؟
- ما هي العوامل التي تفرق وتربط بين هذه الفئات؟ يمكن أن تكون هذه العوامل نظماً ومؤسسات (هيئات إدارية، أطر قانونية)؛ مواقف وأفعالاً (معايير مقيدة اجتماعياً أو جنسانية، مواقف تجاه العنف أو الجريمة)؛ قيماً ومصالح (في ما يتعلق بمصالح تجارية متبادلة أو تنافسية)؛ تجارب (تتعلق بتدهور بيئي أو كوارث بيئية)؛ ورموزاً (أحداث ثقافية، رايات، علامات تجارية وغيرها).
- ما هي عوامل الخطر المحددة للمرأة والفتاة والرجل والفتى ذوي خلفيات مختلفة، للنازحين والأقليات، مرتكبي/ضحايا العنف، بما في ذلك العنف القائم على نوع الجنس؟ كيف تتفاعل الهويات الجنسية والمعايير الجنسية مع عوامل الخطر هذه؟
- كيف يشارك الرجال والنساء من فئات مختلفة في عملية صنع القرار؟ هل يتمتع الرجال والنساء والمجتمعات المضيفة واللاجئون بأصوات وتمثيل متساويين (مثلاً، الثقة والمهارات لاتخاذ إجراءات والثقة بالنفس لتحقيق تغيير إيجابي)؟
- ما نوع الآليات/العمليات المؤسسية الموضوعة لحل النزاع؟ ما هي الآليات غير الرسمية القائمة؟ إلى أي مدى تعتبرها مختلف الفئات منصفة؟
- ما هي السياسات العامة القائمة رهنأ والمؤدية إلى تفاوتات اجتماعية وجنسانية وكيف تؤثر على الوضع الحالي؟

الخطوة 3: كيفية الاختيار بين نهج مستهدف ونهج التعميم

ينبغي بالمنظمة أو الفريق بعد تحديدهم فهمهم للتماسك الاجتماعي في السياق، أن يقرروا ما إذا كان سينجح بشكل مباشر (نهج مستهدف) أو غير مباشر (نهج التعميم) في تحسين التماسك. تطبق التدخلات نهجاً مستهدفاً للتماسك الاجتماعي عندما تهدف إلى تحسين العلاقات في المجتمع المحلي. تطبق التدخلات نهج التعميم عندما تتمتع بأهداف مختلفة تساعد من خلالها في تحسين التماسك الاجتماعي.

الجدول 1: مقارنة بين النهج المستهدف ونهج التعميم

نهج التعميم (غير مباشر)	النهج المستهدف (مباشر)	الهدف العام
لديه اهداف مختلفة تساعد من خلالها في تحسين التماسك الاجتماعي	يهدف إلى تحسين العلاقات في المجتمع المحلي	
يساهم في تحسين العلاقات بين الجماعات بينما يسعى إلى تحقيق أهداف أخرى من خلال: <ul style="list-style-type: none"> استهداف شامل وتواصل بشأن الحقوق المتساوية للفئات المستهدفة للحصول على الخدمات/الفرص؛ و إنشاء مساحات آمنة للتفاعل بين الجماعات التي لا تتفاعل عادة. 	يهدف إلى تحسين العلاقات والثقة بين الجماعات من خلال بناء الفرص من أجل التفاعل الإيجابي والتعاون وبناء الثقة بين هذه الجماعات.	التماسك الأفقي
يساهم في تحسين العلاقات والثقة بين الجماعات والمؤسسات من خلال: <ul style="list-style-type: none"> بناء التفاعلات مع السلطات العامة في أنشطة المشروع؛ تعزيز قدرات المؤسسات لتوفير الخدمات دون تمييز؛ تحسين شفافية المؤسسات ومساءلتها؛ و مواعمة دعم المشروع مع الاستراتيجيات (غير التمييزية) القائمة والخطط وضمان ألا تقوّض التدخلات المؤسسات. 	يهدف إلى تحسين العلاقات والثقة بين الجماعات والمؤسسات من خلال: <ul style="list-style-type: none"> العمل مع الحكومات بشأن السياسات العامة لضمان الشمولية والفرص المتكافئة، ما قد يتضمن أحياناً تمييزاً إيجابياً لفئات محرومة معينة (مثلاً من خلال أنشطة محددة للأشخاص ذوي الإعاقة أو النساء)؛ تعزيز مشاركة الجماعات المستهدفة في عمليات صنع القرار؛ تحسين المساواة وقنوات التواصل بين الفئات المستهدفة والمؤسسات؛ و دعم نشوء ثقافة مؤسسية لخدمة جميع الأشخاص في الولاية. 	التماسك العمودي

يعتمد اختيار نهج المشروع على أربعة عوامل رئيسية:

- مهمة/ولاية المنظمة المنفذة
- السياق
- قدرات المنظمة المنفذة وشركائها
- توافر الموارد والدعم بشأن البرمجة في مجال التماسك الاجتماعي

يمكن أن يساعد المخطط الانسيابي التالي المنظمات في ما إذا كان يجب أن تطبق النهج المستهدف أو نهج التعميم في مجال التماسك الاجتماعي.

الخطوة 4: كيفية تصميم التدخلات

من الممارسات الجيدة شمل الشركاء وأصحاب المصلحة الرئيسيين في تصميم المشروع وإذا أمكن، المستفيدين المحتملين. يجب أن تكون نظرية تغيير التدخلات محددة في ما يتعلق بالأهداف والنتائج والأنشطة المتصلة بالتماسك الاجتماعي. يكون للمشروع ذات النهج المستهدف أهداف تماسك اجتماعي (مثل العلاقات والسلوكيات والمواقف المحسنة، أطر سياسات عامة أكثر شمولية أو ممارسات ثقافية)، فيما يتضمن نهج التعميم التماسك الاجتماعي على مستوى النواتج أو الأنشطة (مثلاً، إمكانية وصول متزايدة إلى الأماكن الآمنة والفرص للتفاعل بين الجماعات أو تصورات محسنة للدعم المؤسسي للأعمال التجارية الصغيرة).

وعند اختيار المجالات المستهدفة، ينبغي بالمنظمات أن تدرج تصورات مختلفة وتتجنب الاعتماد على توصيات ممثلي المؤسسات إذا لم تكن قائمة على الأدلة. وعند العمل مع مجتمعات مقسمة، يجب تبرير خيار المجالات المستهدفة وإبلاغه بطريقة لا تقاوم التوترات القائمة.

مشاركة جماعات مختلفة في أعمال تقييم الاحتياجات وتصميم المشروع وتنفيذه لازمة لكنها غير كافية بمفردها للمساهمة في (تعميم) التماسك الاجتماعي، إذ يجب أن تقتصر بخدمات محددة تنشئ ظروفاً لتحسين العلاقات (مثلاً، الدعم النفسي الاجتماعي)، بناء القدرات الذي يحسن المعرفة والمهارات للعمل مع آخرين من أجل المصلحة العامة، والمشاركة بين الجماعات أو بين الفئات المحددة والمؤسسات.

تستهدف المشاريع في مجال التماسك الاجتماعي جماعات متنوعة. وحتى عندما يكون الاستهداف قائماً على الضعف أو تمنح الأولوية لفئة مهمشة معينة لمنحها الدعم، يجب أن تسعى المشاريع إلى شمل فئات أخرى، ما يخلق فرصاً للتواصل بين الجماعات ولتغيير التصورات والسلوكيات والعلاقات بين الجماعات (التماسك الاجتماعي الأفقي).

الخطوة 5: كيفية مساندة ودعم المشاريع في مجال التماسك الاجتماعي

يجب تضمين الموارد للبرمجة في مجال التماسك الاجتماعي في تصاميم وميزانيات مشروع فردي، لكن تستطيع الجهات المانحة أيضاً دعم شركائها بتوفير تحليل وفرص لتبادل المعلومات والتعلم عبر السياقات. يجب أن تدرج المنظمات المنفذة والجهات المانحة التدريب وأنشطة التعلم في كافة التدخلات في مجال التماسك الاجتماعي.

- **تدريب الموظفين:** غالباً ما يكون لدى الموظفين مفاهيم سائدة عن المجتمعات المحلية الاتيين منها، ويحتاجون للتدريب ليس فقط في مجال المهارات التقنية بل أيضاً في مجال فهم النزاع والنوع الاجتماعي والسلطة والتنوع. كما يحتاج الموظفون أيضاً لأن يتعرضوا لمعلومات موثوقة تتعلق بالقضايا التي عادة ما يساء فهمها، مثل كمية المساعدات التي يحصل عليها اللاجئون، ظروف العودة، أو المعدلات الدقيقة للجرائم. كذلك، يحتاج الموظفون العاملون على مشاريع التماسك الاجتماعي للمهارات الشخصية للتواصل مع جماعات متنوعة وحل النزاعات وتسهيل الحوار. يجب استخدام الموظفين الجدد وفقاً لذلك.
- **حلقات عمل لتوضيح المفاهيم والنهج:** تستطيع حلقات العمل والمناقشات المشتركة التي تشارك فيها الجهات المانحة والشركاء الدوليين والوطنيين في توضيح كيفية فهم التماسك الاجتماعي في مختلف السياقات وكيف يفهم المنفذون النهج. يستطيع وضع المؤشرات بشكل تعاوني بشأن التماسك الاجتماعي أن يساعد الجهات المانحة في رصد ومقارنة نتائج المشروع عبر السياقات والنهج، وتسهيل التعلم بشأن ما يصلح للتماسك الاجتماعي.
- **التخطيط التشاركي:** تُشجع المنظمات الفردية على إشراك المستفيدين في الرصد المنتظم للسياق والأفكار حول البرنامج. يمكنهم أيضاً استخدام العطلات أو الاحتفالات (مثلاً، يوم حقوق الإنسان، يوم حقوق الطفل، أو الـ16 يوماً من النشاط) لتشجيع المناقشات في المواضيع المتصلة بالتماسك الاجتماعي التي يمكنها أن تغذي خطط المشروع. تستطيع البرامج الإقليمية أيضاً استخدام التخطيط التشاركي وشمل مشاركين في البرنامج من سياقات قطرية مختلفة لتبادل التجارب والتخطيط معاً لتحقيق نتائج أكثر استدامة.

- التفكير والتعلم: يمكن أن يكون من الصعب في المشاريع السريعة ذات الأنشطة المتعددة إيجاد الوقت للتفكير بالسياق والمشروع. يجب شمل التفكير في خطط المشروع منذ البداية واعتباره مساوياً لأنشطة المشروع الأخرى. وفي المناطق حيث تكون التوترات الاجتماعية حادة أو حيث تعتبر المساعدات عامة متحيزة، يتمتع النظر في العمل المنجز وكيف ينظر إليه أصحاب المصلحة المحليون بالأهمية لتعلم الحد من مخاطر الضرر، إلى جانب استيعاب الفرص الناشئة لتعزيز التماسك الاجتماعي.

شكر وتقدير

صاغت المذكرة التوجيهية إلينا سلافوفا وروث سمبسون من منظمة التنبيه الدولية (International Alert). تود المؤلفتان أن تشكرا فريق القدرة 2 والشركاء المنفذين على إسهاماتهم القيمة والثاقبة. وتود المؤلفتان أن تشكرا بشكل خاص كريستينا وبليراند - بيبك، مارتن لندن ونظلي كاراجييت دنلي من الوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ)، وبياتريس نيكولو من خبراء فرنسا (Expertise France). كما ترغب المؤلفتان أن تشكرا أليس براون، عادة رفاعي، لمى العوض ومراد ناصيف على أفكارهم ومدخلاتهم.

نشرت هذه المذكرة التوجيهية

الوكالة الألمانية للتعاون

الدولي (GIZ) GmbH

بموجب برنامج القدرة 2 - القدرة على التكيف للاجئين والنازحين داخلياً والعائدين والمجتمعات المحلية المضيفة استجابة للأزمات السورية والعراقية المطولتين

المؤلفتان

إلينا سلافوفا وروث سمبسون / منظمة التنبيه الدولية

أيار/مايو 2023

المكاتب المسجلة

بون وإشبورن

ألمانيا

Dag-Hammarskjöld-Weg 1 - 5

65760 إشبورن

ألمانيا

هاتف +49 61 96 79-0

فاكس +49 61 96 79-11 15

Friedrich-Ebert-Allee 32 + 36

53113 بون

ألمانيا

هاتف +49 228 44 60-0

فاكس +49 228 44 60-17 66

E info@giz.de

I www.giz.de

مسجلة في

المحكمة المحلية (Amtsgericht) بون، ألمانيا: HRB 18384

المحكمة المحلية (Amtsgericht) بفرانكفورت أم ماين، ألمانيا: HRB 12394

رقم ضريبة القيمة المضافة DE 113891176

رئيس مجلس الإشراف

جوشن فلاسبارث، وزير دولة في

الوزارة الاتحادية للتعاون الاقتصادي والتنمية

مجلس الإدارة

ثورستن شافر - غاميل (رئيس)

إنغريد - غابرييلا هوفن

إخلاء المسؤولية:

أنتجت هذه المبادئ التوجيهية بالدعم المالي للاتحاد الأوروبي ووزارة ألمانيا الاتحادية للتعاون الاقتصادي والتنمية والوكالة الإسبانية للتعاون الإقليمي الدولي. الوكالة الألمانية للتعاون الدولي هي المسؤولة الوحيدة عن محتوى هذه المبادئ التوجيهية الذي لا يعكس بالضرورة آراء الاتحاد الأوروبي والحكومة الألمانية والتعاون الإسباني.